جمهوريـــــــــة العـــــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهـد العلميــن للدراســات العليــا
العـــراق – النجـــف الأشـــرف

التعاون الياباني - الصيني والاستقرار في شرق آسيا بعد عام (٢٠٠١)

رسالة تقدم بها الطالب

مصطفى مزهر نعمة عمران

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ فرع العلاقات الدولية

بإشراف

أ.م.د سمير جسام راضي

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ ﴾

صدق الله العلي العظيم

المائدة ، ٢

إقرار المقوّم اللغوي

أشهد أنَّ هذه الرسالة الموسومة **(التعاون الياباني – الصيني والاستقرار في شرق آسيا بعد عام ٢٠٠١)** قد تمت مراجعتها من الناحية اللغويّة وإنّها صالحة من الناحيتين اللغويّة والتعبيريّة.

التوقيع:

الاسم: **إسراء عبد الله وحيد**

التاريخ: / /٢٠١٩

الإهداء :

إلى / والدي العزيز.. فخراً واعتزازاً.

أمي الغالية.. براً وامتناناً.

أستاذي القدير د. سمير جسام راضي.. مودةً وإخلاصاً.

أخواتي وأخوتي.. امتناناً واحتراماً.

أصدقائي (محمد ومرتضى ومصطفى).. شكراً وعرفاناً.

مصطفى

شكر وامتنان:

أتقدم بجزيل الشكر لكافة أساتذتنا القديرين للجهود التي بذلوها من اجل إعدادنا كباحثين في علم السياسة كما لا يفوتني تقديم الشكر لكل زملائنا الأعزاء على دعمهم ومساندتهم، وان كانت بكلمة طيبة... والشكر موصول للأساتذة الأفاضل ممن تكلفوا بتقويم هذا الجهد العلمي (الخبير العلمي والخبير اللغوي). ولاسيما السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تكلفوا مهمة مراجعة وتقويم هذا البحث... أما أولائك الذين لم يسعني ذكرهم.. لهم مني كل القدر والمحبة.

المُلَخَّص

لمنطقة شرق آسيا أهمية كبيرة بالنسبة لأغلب بلدان العالم وهي من أكثر الأقاليم حيوية على مستوى الاقتصاد والتجارة. إذ تحتوي على ثاني وثالث أكبر اقتصاد بالعالم (الصين واليابان) اللذين يعتبران أهم أعمدة التجارة الدولية بعد الولايات المتحدة. شهدت الصين تغيير كبير بعد تسعينيات القرن الماضي، وانطلاقاً من نظرة براغماتية تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي ملفت، وهذا ما لم تغفله اليابان التي تتطلع لإعادة دورها الإقليمي. وبينما توسعت الصين نحو مناطق حيوية لليابان، أدركت الأخيرة بأن الصين تمثل فرصة يمكن استغلالها لتحسين وضعها من خلال التبادل التجاري الذي ازداد بشدة. ولكن علاقاتهما لم تخلو من التوترات. بالمقابل عملت اليابان على إشراك الصين في منظمات إقليمية ودولية، وسعت لتعظيم ترابطها الاقتصادي مع الصين عن طريق التجارة والاستثمار.

فبالرغم من وجود مشكلات عالقة بين الصين واليابان وشعورهما بالتهديد المتبادل على المستوى الإستراتيجي، إلاّ إن اليابان لا تفضل تدهور العلاقات. وتدرك الصين مدى أهمية اليابان في صعودها ومن بدون التعاون معها لن يكون لنجاحها الاقتصادي معنى. وهناك إجماع حول التحسن المستقبلي في علاقاتهما نظراً لزيادة التبادلات التجارية والاعتماد المتبادل الاقتصادي، ولكن لم تتحسن بعد علاقاتهما السياسية والأمنية بشكل كافٍ بالرغم من تصريح مسئولي البلدين بأن العلاقات عادت إلى طبيعتها. إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعد أول مراحل الاعتمادية المتبادلة، وهو غير كافٍ لوحده في تحقيق التكامل، لذلك لا يرجح رؤية التكامل الإقليمي في شرق آسيا في المستقبل القريب. لأن اليابان والصين يشعران بتهديد متبادل ولا يمكن لهما ربط مصيرهما ببعض ارتباطاً لا ينفصم. ولكن يبدو اليابان والصين متفقان حول أهمية التعاون نظراً للمصالح المشتركة، ولاسيما أن الولايات المتحدة (القوة المهيمنة) ليست مع تدهور العلاقات، وذلك بسبب ارتباط اقتصادها بشكل كبير مع هذين البلدين ولها مصالح كبيرة في هذه المنطقة. إذن يكمن استمرار وتعميق التعاون الياباني – الصيني مما يُحسِّن البيئة الإقليمية، ولكن بعد اطمئنان كافة الأطراف للتعايش والمصير المشترك.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المُلَخّص	
المقدمة	أ – خ
الفصل الأول: الإطار النظري والأهمية السياسية والاقتصادية لمنطقة شرق آسيا	١ – ٤٨
المبحث الأول: التعاون الدولي في مدارس العلاقات الدولية	٣ – ٢٤
المطلب الاول : المدرسة الواقعية والتعاون الدولي	٤ – ٧
المطلب الثاني : المدرسة الليبرالية والتعاون الدولي	٨ – ١٩
المطلب الثالث : المدرسة البنائية والتعاون الدولي	٢٠– ٢٤
المبحث الثاني: الأهمية السياسية لمنطقة شرق آسيا	٢٥ – ٣٦
المطلب الاول : التفاعلات السياسية في منطقة شرق آسيا	٢٦ – ٢٩
المطلب الثاني : الأهمية السياسية لليابان ودورها الإقليمي	٣٠ – ٣٢
المطلب الثالث : الأهمية السياسية للصين ودورها الإقليمي	٣٣ – ٣٦
المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة شرق آسيا	٣٧ – ٤٨
المطلب الاول: اليابان والأهمية الاقتصادية لمنطقة شرق آسيا	٣٩ – ٤٢
المطلب الثاني : الصين والأهمية الاقتصادية لمنطقة شرق آسيا	٤٣ – ٤٨
الفصل الثاني: المتغيرات المؤثرة في التعاون الياباني – الصيني	٤٩ – ١٠٢
المبحث الأول: المتغيرات الخاصة المؤثرة في التعاون الياباني – الصيني	٥٠ – ٦٩
المطلب الاول : الاستعمار الياباني في الادراك الصيني	٥١ – ٥٦
المطلب الثاني : التحالف الأمني الياباني – الأمريكي	٥٧ – ٦٢
المطلب الثالث : النزاعات في بحر الصين الشرقي	٦٣ – ٦٩
المبحث الثاني: المتغيرات العامة المؤثرة في التعاون الياباني – الصيني	٧٠ – ١٠٢

قائمة المحتويات

المطلب الاول : تنامي المكانة الاقتصادية الصينية	٧١ – ٨٤
المطلب الثاني : زيادة القدرات العسكرية الصينية	٨٥ – ٩٤
المطلب الثالث : قضية تايوان	٩٥ – ١٠٢
الفصل الثالث: أبعاد التعاون الياباني – الصيني والآفاق المستقبلية	١٠٣ – ١٦١
المبحث الأول: واقع وأبعاد العلاقات اليابانية – الصينية	١٠٤ – ١٣٥
المطلب الاول : البعد الاقتصادي/السياسي	١٠٦ – ١١٧
المطلب الثاني : البعد الامني	١١٨ – ١٢٥
المطلب الثالث : البعد الاقليمي	١٢٥ – ١٣٤
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية	١٣٥ – ١٦١
المطلب الاول : الآفاق الامنية / السياسية	١٣٨ – ١٤٢
المطلب الثاني : الآفاق الاجتماعية / الاقتصادية	١٤٣ – ١٥٠
المطلب الثالث : الآفاق الاقليمية	١٥١ – ١٦١
الخاتمة والاستنتاجات	١٦٢ – ١٦٤
المصادر	١٦٥ – ١٨١
Summary	

قائمة الجداول والخرائط

الرقم	الاسم	رقم الصفحة
خريطة (١)	تبين منطقة شرق آسيا	٢
جدول (١)	الفرضيات الأساس في المدارس الثلاثة	٢٤
شكل (١)	يبين احتلال شرق آسيا وفي مقدمتها الصين اعلى نسبة مئوية في حركة الموانئ العالمية	٣٨
خريطة (٢)	تداخل مناطق الدفاع الجوي الخالصة لكل من الصين واليابان مع إيضاح المنطقة الخاصة بكورية الجنوبية. وتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من الصين واليابان	٦٩
جدول (٢)	يوضح ارتفاع قيمة الدخل القومي والناتج المحلي الصيني ونصيب الفرد منه معبرا عنه بالمليون يوان منذ بداية الاصلاح الاقتصادي	٧٥
شكل (٢)	الميزان التجاري لليابان للاعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٨) بالتريليون ين	١١٥
شكل (٣)	توسع مشاركة الصين في نشاطات الشركات اليابانية عبر العالم بينما تراجعت نسبة مشاركة دول امريكا الشمالية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٥

المقدّمة

يرى بعضهم أن الصراع هو السمة المميزة للعلاقات الدولية، إلاّ أنه في الوقت نفسه لا يمكن إبداء أحكام مطلقة حول واقع العلاقات الدولية بأنها تتسم بـ(الصراع) أو (التعاون). إذ شغل هذا الأمر اهتمام المنظرين من المدارس الثلاث (الواقعية والليبرالية والبنائية).

وشهد حقل العلاقات الدولية تطورات عدة شأنه شأن باقي الحقول المعرفية، وزيادة في التخصصات الدقيقة والاهتمام بمناطق تشمل أرجاء واسعة من العالم ومن ضمنها (شرق آسيا)، وتأتي اليابان والصين في مقدمة دول تلك المنطقة المهمة بوصفهما قوى إقليمية ذات ثقل اقتصادي كبير. إذ أن شرق آسيا هي واحدة من أكثر الأقاليم حيوية وأن المحيط الهادي يضاهي مكانة المحيط الأطلسي في الأهمية الإستراتيجية. إلى جانب تلك الأهمية الإستراتيجية هو ما تتمتّع فيه من التنوّع الثقافي والجغرافي، ووفرة المكامن الطبيعية. وبين العزلة والانفتاح، شهدت القوتين المتنافستين على زعامة شرق آسيا (اليابان والصين) تحولات عدة عبر التاريخ وهذه هي أول مرة تتساويان نسبياً في القوة منذ زمنٍ بعيد، مما يعمق أهمية التعاون بينهما.

إن المكانة المتميزة لكل من الصين واليابان بوصفهما أكبر قوتين في المنطقة – بغض النظر عن التواجد العسكري الأمريكي – من حيث الإمكانات الاقتصادية الكبيرة لكل منهما، جعلت لهما دوراً حاسماً وفعّالاً ليس على المستوى الإقليمي الشرق آسيوي فحسب، إنما على المستوى الدولي.

لقد ركز معظم المختصين في دراسة التفاعلات في شرق آسيا – قد يكون من وجهة نظر واقعية – على الصراع والتنافس ما بين البلدين موضوع البحث للأسباب تتعلق بـ(التأريخ الاستعماري الياباني قبل الحرب العالمية الثانية)، إلّا أن ثمة رؤى تجد التعاون ضرورياً للطرفين بسبب المصالح المشتركة والفائدة الكبيرة لكليهما.

وبالفعل فإن اليابان بدأت بالتعاون الاقتصادي والاستثمار داخل الصين بعد التقارب الأمريكي – الصيني عام (١٩٧٢). وتم الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بزعامة الحزب الشيوعي الصيني كممثل للصين في عام (١٩٧٨) وتم توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون المشترك مع الاحتفاظ بالعلاقة والتعاون مع كل من (تايوان) و(هونغ كونغ). ومنذ ذلك الحين استمرّت العلاقات التعاونية بالتطور التدريجي – وإن تخللها بعض التوترات – وازدياد الاعتمادية المتبادلة بينهما.

ومن أجل الوقوف على حقيقة العلاقات اليابانية – الصينية التي شهدت كثيراً من الخلافات والأحداث – مع الأخذ بعين الاعتبار إن تغيير الأسباب الكامنة وراء تلك الخلافات أمر لا يمكن تصوّره في الوقت الحاضر – والتوصل إلى نتائج منطقية، سنبحث في القضايا الشائكة في هذه العلاقات التي تؤثّر في خيار الدولتين الجارتين للتقارب أو التنافر. ومن ثم استشفاف كيف يمكن لأمن واستقرار منطقة شرق آسيا التأثر بشكل أو بآخر وفق مسارات تلك العلاقات، مع عدم تجاهل دور للولايات المتحدة الأمريكية. إذن سوف نتوصّل إلى نتيجة يمكن بعدها تحديد أي الخيارات (إما التعاون أو التنافس) سيختار الطرفان، كيف ومتى، ذلك تبعاً لرغبات كلٍّ منهما.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من الأهمية التي تتمتع فيها منطقة شرق آسيا المشبعة بالمواد الخام (الموارد الطبيعية) قدر تشبعها بثقافات وحضارات عدة، فضلاً عن أهميتها وتأثيرها على طرق الملاحة البحرية، وكذلك أهميتها الجيواستراتيجية والجيواقتصادية، إذ طالما كانت محط أنظار الغرب.

وإن تحديد العام (٢٠٠١) لدراسة التعاون الياباني – الصيني يأتي لعدة أسباب مهمة، أمنياً لأنه يمثل بداية الحرب على الإرهاب الدولي، واقتصادياً قبول الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية وما رافقه من قفزات اقتصادية جبارة، أما سياسياً فيتمثل بفوز المحافظ المتشدد (جونيشيرو كويزومي) وتوليه رئاسة الوزراء (٢٠٠١ – ٢٠٠٦) الذي يُعتقد أنه السبب وراء تراجع الحزب الليبرالي الديمقراطي وصعود المعارضة عام (٢٠٠٩) الذين اعتبروا أصدقاءً للصين. ومن خلال ما سبق يمكن استشفاف بعض أشكال العوامل الجاذبة للتعاون والعمل المشترك من جهة، ومن الجهة الأخرى هناك عوامل طاردة تمثل أدواة كبح للتعاون بين البلدين.

ومن ثمَّ فإن البحث في مثل هذه المواضيع ضروري لمعرفة ما هو مفيد لمنطقتنا والاطلاع على كيفية إدارة العلاقات بشكل يراعي المصالح الذاتية مع إدراك للواقع الدولي من جهة، والرغبة في تسليط الضوء على جهود التعاون الدولي من جهة أخرى.

إشكالية البحث:

على الرغم من تنامي العلاقات الاقتصادية والشروع بالشراكات التجارية والاستثمارات بين كل من اليابان والصين، إلّا إنه لا يزال هناك عدم توافق (سياسي/ آيديولوجي) فضلاً عن عدم وجود تقارب أمني، الأمر الذي يضفي ضبابية على المشهد ويُنذِر مزيداً من التنافس وعدم اليقين بشكل يصعب معه التنبؤ بمستقبل شرق آسيا. وبناءً على ذلك، سنحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل يوجد هناك تعاون ياباني – صيني فعلي؟ وما مدى ذلك التعاون؟
٢. هل إن دراسة التعاون الياباني – الصيني فحسب كافية لقياس الاستقرار في منطقة شرق آسيا؟
٣. إلى أي مدى تؤثر طبيعة العلاقات اليابانية – الصينية (تعاونية أو تصارعية) على استقرار شرق آسيا؟

فرضية البحث:

يذهب هذا البحث إلى فرضية فحواها: كلما زادت فرص التعاون على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بين اليابان والصين، فإنه تزداد معها فرص التعاون والتقارب السياسي والأمني الضروري بينهما ومن ثمَّ استقرار شرق آسيا. وبالمقابل كلما قلّت فرص التعاون بينهما على المستويين آنفاً، فإن فرص التعاون والتقارب السياسي والأمني سَتَقِل.

مناهج البحث:

رأينا أنه من المناسب الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي في هذا البحث من أجل استعراض طبيعة العلاقات بين اليابان والصين، ومن ثم إمكانية تحليلها من خلال استعمال منهج التحليل النظمي، وذلك بتحليل مدخلات العمل المشترك (الثنائي والمتعدد الأطراف) ومخرجاته ومدى تأثير التعاون والشراكة على التقارب والاستقرار.

الدراسات السابقة:

تفتقر المكتبة العربية لمثل هكذا أبحاث، وإن وجدت فهي قليلة ومحدودة. ويمكننا إعطاء العذر لمعظم المهتمين في منطقة شرق آسيا، كونهم ركزوا على علاقة الصين أو اليابان مع الدول العربية، فضلاً عن علاقة كلٍّ منهما مع الولايات المتحدة. إذ لم يتم إبداء الاهتمام الكافي بالعلاقات اليابانية – الصينية الغنية بالتجارب التي يمكن الإفادة منها من خلال البحث في المتغيرات الحاكمة لتلك العلاقات وسلوكهم إزائها.

وفيما يأتي سوف نستعرض عدد من الدراسات الأجنبية الحديثة التي جاءت على كتب اهتمت بالعلاقات اليابانية – الصينية على أمل أن تكون مفتاحاً يمكننا من النفاذ إلى هذا الحيّز المهم من العلاقات المثيرة للاهتمام:

١. كتاب بعنوان (Asia's Reckoning: China, Japan, And The Fate U.S Power In The Pacific Century) للباحث الأسترالي (Richard McGregor) في عام (٢٠١٧) حيث بحث فيه صعود الصين كقوة في آسيا تريد إثبات نفسها كقوة مهيمنة في المنطقة، وإن طموحاتها غالباً ما تصطدم بمصالح القوى الأخرى، ولاسيما اليابان. وإذا ما أحدث صراعاً في آسيا يمكن أن يؤثر في جميع أنحاء العالم، لأن الصين واليابان هما محور التجارة الدولية. ولكن بسبب براغماتية العملاقين الآسيويين تشير إلى إن هناك احتمال ضئيل لحدوث نزاع مسلح. بيد إن تصاعد التوترات في الآونة الأخيرة، بوجه خاص حول جزر

سينكاكو/دياويوداو يحمل معه احتمال الصراع. وينتهي بالسؤال حول دور الولايات المتحدة في المنطقة في مثل هذا الصراع المحتمل.

٢. كتاب بعنوان (Intimate Rivals: Japanese Domestic Politics and a Rising China) للباحثة الأمريكية (Sheila A. Smith) في عام (٢٠١٥) تجادل في بأنه لا توجد دولة تتأثر بصعود الصين بقدر اليابان. من خلال دراسات الخلافات السياسية ونزاعات بحر الصين الشرقي واستراتيجيات الدفاع. وتركز على السياسة العامة اليابانية في التعامل مع النهوض الصيني. وأكدت أن التفاعلات اليابانية مع الصين تتجاوز المفاوضات الدبلوماسية لتشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاجتماعية التي تهدف إلى التأثير على العلاقات الصينية اليابانية. ولكن بسبب بعض التوترات تعقد تقارب اليابان مع الصين، مثل تلك التي تتعلق بمعبد ياسوكوني أو النزاعات الإقليمية، التي لها جذور تعود إلى ما قبل الحرب. وبحثت في دور الحكومة اليابانية في مواجهة الخلافات التي رافقت تنامي نفوذ الصين، وجهود الحكومة إزاء تراجع اليابان كاقتصاد آسيوي رائد. حيث رأت أن هناك كثيراً ممن يعتقدون إن نهوض الصين يعني تراجع اليابان، وعليه تقدم اقتراحات تمكّن اليابان الحفاظ على نفوذها الإقليمي والعالمي مع تراجع الثقة في نهجها الدبلوماسي والأمني بعد الحرب.

٣. كتاب بعنوان (Sino-Japanese Relations after the Cold War: Two tigers Sharing a Mountain) للبروفيسور الأمريكي (Michael Yahuda) في عام (٢٠١٤) ويناقش في هذا الكتاب تطور العلاقات الصينية اليابانية على خلفية الصعود الصيني والتراجع النسبي لليابان من خلال الاستعانة بالمدارس الرئيسة في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية والبنائية). ويشير إلى كثافة التفاعلات الصينية اليابانية ودور اليابان في تشكيل الديناميات الإقليمية التي كثيراً ما يتجاهلها المحللين الذين ركزوا على انتقال السلطة المفترض بين الولايات المتحدة والصين. ويرجّح زيادة حدة الصراع الصيني – الياباني استراتيجياً وعسكرياً فضلاً عن التصادم الإيديولوجي، وذلك على الرغم من إن الاعتماد المتبادل الاقتصادي والشراكة الثلاثية مع كوريا الجنوبية وتحالف اليابان مع الولايات المتحدة يمثل قيد. وبالتالي هو متفائل بأن التعاون سيجبر الجارين الآسيويين على التعايش مع بعضهما بعضاً على الرغم من استمرار التنافس.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة فصول (بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والاستنتاجات) إذ تمَّ تقسيم الفصول وفق ما يأتي:

الفصل الأول الذي حمل عنوان (الإطار النظري والأهمية السياسية والاقتصادية لمنطقة شرق آسيا) إذ تمَّ تقسيمه على ثلاثة مباحث، ناقش المبحث الأول (الإطار النظري). والمبحث الثاني استعرض الأهمية السياسية لمنطقة شرق آسيا. أما المبحث الثالث فقد بين (الأهمية الاقتصادية لمنطقة شرق آسيا).

وكان الفصل الثاني بعنوان (المتغيرات المؤثرة في التعاون الياباني – الصيني) الذي من شأنه استعراض أهم القضايا التي تؤثر سلباً أم إيجاباً في العلاقات اليابانية – الصينية وتكون من مبحثين، الأول يستعرض المتغيرات الخاصة. أما الثاني تم تخصيصه لاستعراض المتغيرات العامة.

أما الفصل الثالث كان بعنوان (أبعاد التعاون الياباني – الصيني والآفاق المستقبلية) إذ تناول أبعاد التعاون ما بين اليابان والصين، ومن ثم الآفاق المستقبلية، وبعد ذلك إبداء بعض التوقعات حول ما ستؤول له هذه العلاقات. وكان ضمن مبحثين، الأول يناقش واقع وأبعاد العلاقات اليابانية – الصينية. وتم تخصيص المبحث الثاني لمعالجة الآفاق المستقبلية.